

العراقية ودولة القانون .. قمة الابتزاز السياسي

تنتائيل

عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

سلوك لا يليق بجيش وطني

لأنها كثيرة جداً، ليس في وسعي تحديد عدد المرات التي سمعت فيها وقرأت أن قوات الأمن (الجيش والشرطة) في عهدنا الحالي قد تلقت تدريبات على احترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير الخاصة بها عند التعامل حتى مع الإرهابيين والخارجيين على القانون .. إنها كثيرة تعد بالمئات وليس بالعشرات.

أمس كنت أواجه مشهداً حياً أظهر لي بالملحوس ان كل ما سمعت وقرأت عن تدريب قواتنا الأمنية على الالتزام بالقواعد المحافظة لحقوق الإنسان والنقيد بأحكام الدستور التي ضمنتم للعراقي صوت كرامته الإنسانية، هو كلام فارغ لأن ما كان يجري على الأرض شيء آخر تماماً، مخالف كلياً لمبادئ حقوق الإنسان ولأحكام الدستور.

المشهد جرى في ساحة الخلاني ببغداد .. بالضبط عند زاويتها المتصلة بالجزء من شارع الجمهورية المتجه نحو ساحة التحرير .. كان الوقت دقائق قليلة قبل منتصف النهار (١٢ ظهراً) .. سيارتان تابعتان لوزارة الدفاع إحداهما رباعية الدفع بزجاج معتم والثانية من نوع "بيكاب"، تتوقفان في تلك الزاوية من الساحة .. أربعة من العسكريين المسلحين يرغمون ثلاثة شبان يافعين على الركوب في "البيكاب" .. أحد العسكريين يدفع واحداً من الشبان دفعا مع انه وزميليه لم يبد عليهم أي مظهر من مظاهر الرض والخوافة .. كانوا هادئين، صاغرين، وكان واضحاً ان الأمر برمته غير مفهوم بالنسبة لهم .. ومع هذا فان أحد العسكريين لم يكتف بالدفع وانما وجه لكمة الى أحد الشبان على عنقه.

كان منظرًا مستفزاً للغاية، خصوصاً انه كان يجري في وضج النهار وفي ساعة ذروة بالنسبة لهذا الجزء من العاصمة .. هل كان أولئك الشبان من الملاحقين بتهمة الإرهاب مثلاً؟ حتى في هذه الحال ما كان يحق للوقوة العسكرية أن تتعامل معهم بمثل هذا التجاوز على حقوق الإنسان .. تصرف العسكريين كان مهيناً للشبان ولكرامتهم الإنسانية، بل أيضاً هو مهين لكل الناس الذين تصادف وجودهم في الساحة في ذلك الوقت، مشاة أو ركاب سيارات عامة أو خاصة.

في الماضي كانت لعناصر الجيش لدينا مهابة خاصة بخلاف عناصر الشرطة الذين كنا ننظر إليهم باعتبارهم رجال المهمات القذرة لانهم لم يكونوا يقيمون اعتباراً للحقوق والكرامات الإنسانية، لكن ما شاهدته أمس في ساحة الخلاني قُرب كثيراً من المسافات بين صورة شرطة أيام زمان وصورة الجيش هذه الأيام.

ما شاهدته في ساحة الخلاني أمس انطوى على فعل مهين للجيش الوطني الذي نريد .. الجيش الذي يمنع أي انتهاك لأحكام الدستور، لا الجيش الذي ينتهك حتى أبسط الحقوق كما كانت عليه الحال مع جيش صدام.

الابتزاز

بينما كان العراقيون يتابعون بفرح يغمره الحذر انسحاب القوات الأميركية من بلادهم بعد تسع سنوات تقريبا كانت حبلى بالعنف الذي ضرب كل مفاصل الحياة، فجرت القائمة العراقية مضاجعة من العيار الثقيل تمثلت بتعليق عضويتها في مجلس النواب، فضلا عن تقديم وزرائها استقالاتهم ووضعها تحت تصرف قادة القائمة

الابتزاز

تحليل سياسي / ماجد طوفان

الامر الذي دفع دولة القانون الى تصعيد الموقف لينتهي بإصدار مذكرة بحق طارق الهاشمي كما اشار أكثر من مصدر، وإذا أردنا ان نغل سبب هذا التصعيد والتوقيت الذي جاء فيه فإننا سنصل بالمحصلة الى ان الدوافع مجتمعة هي ابتزاز سياسي صارخ وواقع مارسه كلا الطرفين، هل كان موقف القائمة العراقية صحيحا؟ وبالوقت ذاته أين كانت العراقية طيلة هذا الوقت من تصرفات المالكي؟ وهل تعليق عضويتها حل لازمة؟ ولماذا جاء موقفها هذا متزامنا مع الانسحاب الأميركي؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تطفو على السطح لتوضح ان حجم الازمة بين القائمتين فاق كل التوقعات، من جانب آخر فان موقف دولة القانون جاء هو الآخر سريعا ومتشددا، وربما يعاب عليه انه جاء عن طريق استخدام الجهاز التنفيذي وزجه في دائرة الصراع، وهذا مؤشر خطير يكسر مواد دستورية والتي نصت على الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والمراقب يلاحظ ان الكتل السياسية قفلت شوطا كبيرا في القفز على الدستور، وأصلخته في مرحلة الموت السريري، وكانت أحداث اليومين الماضيين تشبه فيلم اشن اميركي، ان ايذاء الاحداث مر بشكل سريع (لكن بلا تشويق) فمن امر التعليق الى خبر

اصدار مذكرة الاعتقال الى طلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نائبه صالح المملك الذي وصف الاخير بأنه دكتاتور وبنائه أسوأ من صدام حسين، واثناء كتابة هذه السطور اعلن عن خبرين، الأول يفيد ان مذكرة الاعتقال تم تأجيلها لمدة يومين بعد وساطة من رئيس البرلمان السابق محمود المشهداني ورئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري، والثاني يتحدث عن صدور امر بمنع طارق الهاشمي من السفر!! وهذا المشهد السياسي (الخرافي) يؤكد ان العملية السياسية هشّة ولا تمتلك اية مرجعية، وانها تتكررتنا بنصرفات صبية مراهقين

تجنابهم الأهواء ويعتقدون انهم على صواب والعالم كله على خطأ!! هل يمكن لنا ان نقب بهذا مشاريع؟ وهل يمكن ان نبني (الدولة) وفق هذه المعطيات النافرة عن اي سياق؟ وهل ما يحدث في بلدنا يمكن ان نطلق عليه حراكا سياسيا تحكمه اطر اللعبة الديمقراطية؟ اظن ان احداث اليومين السابقين وما قبلها تشير بشكل لا لبس فيه اننا نسير نحو الهاوية، وان مستقبل البلد بات على كف عفريت! هل العملية السياسية ستعود الى المربع الاول؟ يبدو ان كل التوقعات ممكنة، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان الخلاف وصل الى نهايات مفتوحة يصعب التكهّن

بمدياتها. وكانت القائمة العراقية بزعامه إيباد علاوي قد اعلنت، خلال اجتماع عقده في السادس عشر من هذا الشهر عن تعليق عضويتها في مجلس النواب حتى إشعار آخر احتجاجا على "منهجية" رئيس الوزراء نوري المالكي في إدارة البلاد، فيما أكدت أن وزراءها وضعوا استقالاتهم تحت تصرف قيادات القائمة. وتشهد العلاقة بين ائتلاف رئيس العراقية بزعامه إيباد علاوي ودولة القانون بزعامه رئيس الوزراء نوري المالكي توترا يتفاقم مع مرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة من دون حل، منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة،



قادة الكتل السياسية (أرشيف)

وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية العليا الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل ولم يتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلا عن الموقف المخنذ تجاه عدد من الدول الإقليمية، أبرزها إيران في العراق أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة إقليم منها إعلان محافظتي صلاح الدين وديالى إقليما اقتصاديا وإداريا احتجاجا على التهميش وإجراءات الاعتقال والاجتثاث، فيما تلوح محافظات الأنبار والبصرة ونيبوى بالمطالبة باتخاذ خطوة مماثلة في حال عدم تلبية مطالبها وتوفير الخدمات.

الكرديستاني ينسحب من إقليم ديالى .. والعراقية تدعو لجلسة طارئة

بغداد/ المدى

"التحالف الكرديستاني سحب توقيعه من الطلب عقب الاجتماع". وعزا حسن أسباب سحب التوقيع إلى عدم الاتفاق مع أعضاء القائمة العراقية بشأن استبعاد المناطق المتنازع عليها من طلب إقامة إقليم ديالى باعتباره أحد الشروط المسبقة لدعم إقامة الإقليم". ويبلغ عدد أعضاء كتلة التحالف الكرديستاني في مجلس ديالى ستة أعضاء وقعوا في ١٢ كانون الأول الحالي على طلب إقامة إقليم ديالى بشرط استبعاد المناطق المتنازع عليها من خارطة الإقليم الجديد. وكانت كتلة القائمة العراقية في مجلس محافظة ديالى قد أكدت، امس الاحد، (١٨ كانون الأول

الحالي) اتفاق أعضاء مجلس المحافظة على عقد جلسة طارئة في مكان بديل بعيدا عن مبنى مجلس المحافظة وسط بقوبة بسبب تواجد متظاهرين يحملون الهراوات قرب المبنى، فيما نفت عمليات ديالى أي وجود للمسلحين، مؤكدة استعدادها لحماية أعضاء مجلس المحافظة. العراقية دعت، الكتل السياسية لعقد جلسة طارئة يوم غد لمناقشة الأوضاع في المحافظة، مؤكدة أن جلسة الغد إذا ما عقدت فإنها ستخرج بقرارات مهمة تحقق المصلحة العامة. وقال عضو القائمة عامر الكرخي إن "أعضاء مجلس محافظة ديالى

دعوا امس في الجلسة الطارئة جميع الكتل السياسية لحضور جلسة طارئة للمجلس اليوم لمناقشة الأوضاع في ديالى". وأضاف الكرخي أن "الاجتماع إذا ما تم فتوقع أن يخرج بقرارات مهمة لصالح المحافظة"، مشيرا إلى أن "بيان صدر عن الجلسة امس دعا إلى التهدئة والحفاظ على وحدة ديالى، فضلا عن الأجهزة الأمنية لفرض سيطرتها على امن المحافظة وتعزيز الواقع الأمني واتخاذ الإجراءات ضد مخترقي القانون، وكذلك دعوة رؤساء العشائر إلى ضبط النفس والحوار". وكانت عمليات ديالى قد نفت،

امس الأحد، وجود أي مظاهر مسلحة تخترق صفوف المتظاهرين الراضين لتشكيل إقليم ديالى، مؤكدة أن الأوضاع الأمنية مستقرة ومسيطر عليها في عموم مناطق المحافظة. وأكد محافظ ديالى عبد الناصر المهوادي، امس الاول (١٧ من كانون الأول الحالي) انتشار "ميلشيات" في مناطق مختلفة من المحافظة مدعومة من قبل بعض أفراد الشرطة، وفي حين أشار إلى أنها قتلت مذبذبن وقطعت الطرق والإجراءات ضد مخترقي القانون، المواد الغذائية، دعا القوات الأمنية إلى الاستجابة للنداءات المستمرة بفرض القانون.

العوادي: تحفظات سياسية على إعلان نتائج تفجير البرلمان

بغداد/ المدى



كشف عضو في التحالف الوطني، الأحد، عن احتمالية وجود ضغوط من قبل جهة سياسية مرموقة (لم يسمها) بهدف عدم الإفصاح عن نتائج التحقيقات بتفجير النواب. وقال عضو التحالف الوطني احسان العوادي لوكالة كردستان للأخبار إن "مجلس النواب عازم على الوصول الى حقيقة التفجير الذي وقع قرب مجلس النواب والكشف للملأ عن الجهات التي تقف وراء التفجير".

السياسية ليعرف الجميع من هي الجهات المتورطة بالحادثة من اجل تجاوز الظنون والتشكيك بهذه الجهة أو تلك". وكشفت اللجنة المكلفة بالتحقيق بحادثة تفجير مجلس النواب في وقت سابق عن ان المعتقلين الأربعة المشتبه بظلوهم بتفجير النواب هم من خارج المؤسسة التشريعية. وقال رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريحات صحفية أن التفجير كان محاولة لغتياه،

فيما تؤكد القائمة العراقية أن التفجير كان يستهدف رئيسها اسامة النجيفي.

وانفجرت عصر الـ٢٨ من الشهر الماضي سيارة ملغمة من نوع دوج بقودها انتحاري خارج باحة مجلس النواب العراقي بعد عدم نجاحه باجتياز الحاجز الأمني وقتل سائقها واصيب عدد بجروح مختلفة بينهم المتحدث باسم التحالف الكرديستاني مؤيد طيب، قيل انها كانت تستهدف اغتيال رئيس المجلس اسامة النجيفي.

وتخضع عملية الدخول إلى المنطقة الخضراء التي تضم مجلس النواب العراقي لإجراءات أمنية مشددة والى سلسلة معقدة من عمليات التفتيش الإلكتروني والبيدوي من بينها التعرض لأجهزة الكشف عن المتفجرات وعجلات خاصة للمسح الإشعاعي بإمكانها الكشف عن وجود اية مواد متفجرات كما تستخدم أيضا الكلاب البوليسية المدربة لهذا الغرض. ولا يسمح بالدخول إلا للأشخاص الذي يحملون هويات خاصة لهذا الغرض.

التحالف

البيضاء تبحث عن حل للازمة بين الكتل

شددت الكتلة البيضاء على طرح مبادرة لحل الأزمة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية. وقال عضو الكتلة كاظم الشمري ان "الكتلة البيضاء طرحت مبادرة لحلحلة الأزمة السياسية بين دولة القانون والقائمة العراقية، وقد تم الاتصال برئيس العراقية إيباد علاوي وقد رحب بها". وأضاف "المبادرة تناولت أمورا عامة بشأن الملفات العالقة بين الطرفين ونحن سنلتقي بعد قليل برئيس الوزراء لطرحتها امامه ونستمع الى وجهة نظره ومعرفة رأيه بها كما سننقل له وجهة نظر علاوي بخصوصها".

كتلة المواطن تجتمع بوزير المالية

أكد نائب عن كتلة المواطن النيابية عزم كتلته على الاجتماع مع وزير المالية بخصوص مقترح زيادة رواتب المتقاعدين. وقال النائب وعضو اللجنة المالية النيابية عبد الحسين عبطان ان "كتلة المواطن النيابية المنضوية في التحالف الوطني ستعقد اجتماعا مع وزير المالية رافع العيسوي لمناقشة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢ وخاصة مقترح إمكانية زيادة رواتب المتقاعدين". وأضاف "أنا نأمل ان يخرج الاجتماع بنتائج طيبة بما يسهم في تحقيق تطلعات هذه الشريحة المهمة في المجتمع العراقي".

لجنة نيابية تنتقد واقع حقوق الإنسان

قال عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية النائب عن التحالف الوطني علي شبر ان حقوق الإنسان في العراق لم تكن بالمستوى المطلوب على مدى السنوات الثماني الماضية. وأضاف شبر "كان من المفترض ان يكون للتغيرات السياسية التي حصلت بالعراق اثر كبير في اعطاء دور ومساحة اكبر لها. وأوضح عضو لجنة حقوق الإنسان ان "الحلول التي وضعتها الحكومة لضمان عدم الانتهاك في العراق والجهود التي بذلتها في هذا المجال لا تتعدى كونها حلولا ترقيعية ولم تصل الى مستوى مقبول".